



«الميثاق» تنفرد بنشر أبرز تفاصيل مخطط جريمة دار الرئاسة الإرهابية



التفجير تم بواسطة شرائح «سبافون» وهواتف نوكيا نوع «1280»

علي الشعباني

الشورى واصابة أكثر من 200 شخص. وبحسب تصريحات للمحامي محمد المسوري فإن فريق المحامين الموكلين في القضية يدرسون تدويل ملف الجريمة لعجز القضاء اليمني وعدم قدرته على البت في القضية بسبب تدخل قيادات الأخوان المتورطين في الجريمة وتمتم على محسن الأحمر وقيادات عليا في حزب الإصلاح ووزير العدل في الإجراءات القضائية.

أحيت اسر ضحايا جريمة دار الرئاسة الإرهابية الذكرى الثانية لتلك الجريمة البشعة، في الوقت الذي لا يزال وزير العدل (مرشد العرشاني) المحسوب على الأخوان يرفض استكمال الإجراءات القانونية الخاصة بملف جريمة مسجد دار الرئاسة بناء على توجيهات تلقاها من قيادات متورطة في تلك الجريمة الإرهابية البشعة التي استهدف فيها الزعيم علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية السابق وعدد من قيادات الدولة والمؤتمر الشعبي العام والشخصيات الاجتماعية والعسكرية واستشهد على إثرها 10 شهداء في مقدمتهم الشهيد عبدالعزيز عبدالغني رئيس مجلس

تم زرع «4» عبوات ناسفة «تي إن تي» في المسجد انفجرت منها واحدة

إرهابية في عدد من المرافق الحكومية المهمة للدولة أبرزها دار الرئاسة وميدان السبعين والقصر الجمهوري ومقرات أخرى من أجل اغتيال الرئيس علي عبدالله صالح في أي وقت يروونه مناسباً. ولكن خلية تنفيذ جريمة دار الرئاسة المكونة من عبدالربيع مدهش وفصل ذيبان وعبدالرحمن الوشاح ومحمد أحمد علوان ومؤذن مسجد دار الرئاسة الغابر، كانت هي الخلية التي تمكنت من تنفيذ تلك الجريمة الإرهابية.. وتلك العناصر هم من حزب الإصلاح وعلى ارتباط بقياداته وأبرزهم عبدالحميد الزنداني، وقد حصلت الأجهزة الأمنية على وثائق وأدلة بمتنازل لهم تثبت أنهم من أبرز عناصر حزب الإصلاح والتي أدت قسم «الأخوان المسلمين» بين يدي عبدالحميد الزنداني الذي تولى مسئولية إعدادهم وتوجيههم واقناعهم بتنفيذ تلك الجريمة الإرهابية وكانت على اتصال مستمر مع تلك القيادات الإخوانية من خلال ارقام اتصال من شركة سبافون. والتي كانت قد استأجرت عدداً من أسطح المباني المرتفعة المجاورة لدار الرئاسة لتركيب أجهزة مقوية لخطوط هاتفيّة الحكومية المشغلة.. وقد أثبتت التحقيقات ان الشرائح المستخدمة في عملية التفجير البعض منها مسجل باسم اشخاص لهم علاقة وطيدة بقيادة الفرقة المتمردة وأولاد الأحمر.



صورة مقربة أكثر توضح أجزاء العروة السبافونية.



صورة عامة توضح السلكين اللذان تم أسديلهما مكان الساعة الداخلية للتقنين المحصول وتوصيلهما للدارة الكهربائية للعبوة واستخدامه لنقل الدارة الكهربائية.

أياد آثمة أغلقت جهاز تشويش الاتصالات قبل الانفجار بيوم

الانفجار وقع في تمام الساعة «12:39:37» أثناء أداء الصلاة وأعقبه انفجارات أخرى وسقوط قذائف

وزير العدل يرفض استكمال إجراءات ملف القضية تنفيذاً لتوجيهات الجهات المتورطة في الجريمة

حيث تظهر الصور المرفقة بالتقرير بقايا عبوة ناسفة بجوار الممر المؤدي إلى الباب الغربي للمسجد، وهذه العبوة كانت مغلقة بغطاء ورقي على شكل هدية، كما تظهر الصورة عبوة ناسفة أخرى وضعت في أسفل كرسي خارج البوابة الجنوبية للمسجد، فيما تظهر الصور بقايا عبوة ناسفة لم تنفجر، وتشير الصور إلى أن سبب عدم انفجارها هو وجود خلل في التوصيل الكهربائي.

المسرح الثاني

ويشير التقرير المصور إلى العملية الثانية التي استهدفت خزانين كبيرين للغاز بجوار المسجد.. حيث زرع عبوة ناسفة بجوارهما بالقرب من المسجد كان الهدف من تفجير الخزانين قتل كل من كانوا في المسجد، إذا ما فشل مخطط تفجير العبوات في المسجد.. حيث إن انفجار عبوة ناسفة بجوار خزانين للغاز كفيلاً بإحراق المنطقة ومن فيها.. لكنها لم تنفجر.

الهجوم بقذائف الماون

وأشار التقرير الذي أعده خبراء اجانب بمشاركة خبراء يمينيين إلى أن هجوميين بقذائف الهاون استهدفا دار الرئاسة عقب الحادث، وقد تم تحديد مكان انطلاقها من منزل مذبح وحديد الأحمر وثبة محمد علي محسن، حيث استهدف الهجوم الأول محطة للوقود والمنطقة المحيطة بها في دار الرئاسة، وهذه المحطة تحيط بها مزارع ولا تحيط بها أي منشآت، ووفقاً للتقرير فقد استهدفت بقذائف هاون 120 ملم. كما استهدفت قذائف أخرى مخزناً للخزيرة في اللواء الثالث حرس جمهوري.

تخطيط مسبق

ان مؤامرة اغتيال الزعيم علي عبدالله صالح كان معداً لها من قبل حزب الإصلاح منذ فترة طويلة، حيث كشفت التحقيقات عن ان حزب الإصلاح قد زرع خلايا

تم اخراج من أعلى التلغون سلك توصيل كهربائي من أعلاه، تم العثور عليه على بعد سبعة أمتار تقريبا، من مكان الهاتف.

ويشير التقرير إلى العثور على عدد من أجهزة التحكم عن بعد (ريموت كونترول) خاصة بمكيف كهربائي، وأكد التقرير أن بعض تلك الأجهزة وجدت ملصقة مع بعضها، الأمر الذي ينفي احتمال أن تكون تلك الأجهزة متعلقة بالمكيفات الخاصة بالمسجد..

بؤرة الانفجار
ولاحظ التقرير أن الانفجار قد تسبب في دمار للجدار الأمامي للمسجد، وفتح ثغرة فيه، فيما يلاحظ أن العمود القريب من بؤرة الانفجار لا توجد فيه أي خدوش جراء الانفجار، ويمكن ملاحظة عدم تضرر العمود من الأمام وعليه آثار الدماء.

وطبقاً للرواية التي سردها الشيخ ياسر العواضي، وبعض الناجين من الحادث، فقد كان الزعيم علي عبدالله صالح - الرئيس السابق - أثناء الانفجار أمام المحراب مباشرة، أي على بعد أقل من مترين من بؤرة الانفجار، فيما كان على يساره عبدالعزيز عبدالغني، ثم يحيى الراعي، ثم رشاد العلمي، ثم ياسر العواضي، ثم عبده بورجي، ثم أحمد عبدالرحمن الأكوغ، فيما كان على يمينه، علي مجور، ثم صادق أبو راس، ثم نعمان دويد. وهو الأمر الذي يؤكد ما كشفه التقرير بأن الزعيم علي عبدالله صالح كان على بعد أقل من مترين من بؤرة الانفجار، وكان عبدالعزيز عبدالغني أقرب منه إلى بؤرة الانفجار بحوالي نصف متر تقريبا، فيما كان كل من الراعي، والعلمي، والعواضي، وبورجي في مواجهة بؤرة الانفجار تقريبا، أما مجور وأبو راس فقد كانا الأبعد من بؤرة الانفجار.

توقف أجهزة التشويش
وكشف التقرير ان الساعة الحائطية توقفت عقاربها في ساعة الانفجار، حيث اشارت عقاربها المتوقفة جراء

وروي المحامي المسوري تفاصيل الحادث حيث كان الرئيس السابق علي عبدالله صالح وعدد من كبار قيادات الدولة تعرضوا لمحاولة اغتيال عبر تفجير عبوات ناسفة زرع في مسجد دار الرئاسة في أول جمعة من رجب الموافق 3 يونيو 2011م، ما أدى لإصابة الرئيس اليمني السابق وعدد كبير من قيادات الدولة ومسؤولين مدنيين وعسكريين واستشهد آخرين بينهم الشهيد عبدالعزيز عبدالغني رئيس مجلس الشورى آنذاك وعدد آخر من ضباط وأفراد الحرس الخاص برئيس الجمهورية السابق، حيث تم زرع عبوتين ناسفتين على المنبر وتم معرفة وقت الصلاة وتفجيرها عبر زرع شرائح (سبافون) المملوكة لحמיד الأحمر.

مشيرا إلى ان التحقيقات في قضية جريمة مسجد دار الرئاسة أثبتت تورط جماعة الإخوان المسلمين فيها وتخطيطا وتنفيذا إلى جانب شخصيات عسكرية وقلبية وأعضاء مجلس نواب، وأن النيابة العامة ضمت إلى قائمة الاتهام كلا من اللواء علي محسن الأحمر - قائد الفرقة الأولى مدرع، وآخرين بينهم أعضاء في البرلمان عن حزب التجمع اليمني للإصلاح، بعد أن كانت قررت ضم ثلاثة من أولاد الأحمر وهم: حميد وهاشم ومذبح إلى قائمة المتهمين بالجريمة على ضوء التحقيقات في القضية.. مؤكدا ان المتهمين بالجريمة يتجاوزون المائة شخص مدني وعسكري وكلهم من عناصر حزب الإصلاح.. مشيرا إلى أن المحققين على ذمة القضية والمحقق معهم 28 متهما فقط.. وأن أكثر من ثمانين متهما لم يتم استدعائهم للتحقيق معهم في الجريمة حتى اللحظة رغم استيفاء جميع الأدلة التي أثبتت بوضوح ضلوعهم في الجريمة.

وفي ذات السياق كشف التقرير الذي أعدته لجنة خاصة من المحققين اليمنيين - بمشراكة فريق من المحققين والخبراء الأجانب- عن تفاصيل تلك الجريمة.

أربعة مساح
أبرز ما ورد في التقرير ، أن مسجد دار الرئاسة لم يكن هو المسرح الوحيد للجريمة، حيث يؤكد التقرير المدعم بالصور بأن هناك (4) مواقع مختلفة داخل دار الرئاسة، تعاملت معها لجنة التحقيق.. أي أن هناك 4 عمليات نفذت بدار الرئاسة في ذلك اليوم. العملية الأولى كانت عبارة عن انفجار عبوات ناسفة زرع في مسجد دار الرئاسة، فيما العملية الثانية كانت عبارة عن انفجار عبوة ناسفة بجوار خزانين للغاز بالقرب من المسجد، والعملية الثالثة عبارة عن هجوم بعدد من القذائف استهدفت محطة للوقود في دار الرئاسة، أما العملية الرابعة فكانت وفقا للتقرير هجوما بعدد من القذائف استهدفت مخزناً للخزيرة في اللواء الثالث حرس جمهوري.

جامع النهدين
وفقاً لما أورده التقرير، فقد كان الانفجار الأول في مسجد دار الرئاسة، لعبوة ناسفة تم تفجيرها عن بعد، زرع في الجهة الأمامية من المسجد. ويكشف التقرير أن بؤرة الانفجار الأول كانت في الجهة الشمالية من المسجد، حيث لوحظ أن جميع الأحجار التي كانت متناثرة في بؤرة الانفجار متكومة خارج المسجد، الأمر الذي يؤكد أن ضغط الانفجار كان متجهاً من داخل المسجد، وليس من الخارج، إذ لو كان هناك قذيفة استهدفت المسجد من الخارج لتناثرت الأحجار داخل المسجد، وهو ما لم نعتثر عليه لجنة التحقيق.

وفي مسرح الانفجار داخل المسجد وفي بعض أروقته عثرت لجنة التحقيق على عدد من قوالب تي إن تي، الأمر الذي يشير إلى أن هناك عددا من العبوات الناسفة مصنوعة من مادة تي إن تي، تمت زراعتها في وقت سابق داخل المسجد، البعض منها لم ينفجر. ووفقاً للأدلة المادية التي وثقتها لجنة التحقيق في مسرح الحادث، فقد كانت العبوات الناسفة مصنوعة محليا، وتم تفجيرها عن بعد، باستخدام هاتف محمول، من نوع نوكيا، موديل (1280)، حيث